



ونظراً لظروف القضية وإعطائه فرصة لإصلاح نفسه مما تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية وعملاً بأحكام المادة ٣/٩٩ من قانون العقوبات تخفض العقوبة لتصبح الوضع بالأشغال الشاقة لمدة تسعة أشهر والر سوم محسوبة له مدة التوقيف الواقعة من تاريخ ٢٠٠٧/٩/٢٠ ولغاية أن افرج عنه بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢ .

٢. مصادر الأوراق التقيدية المضمبوطة .

#### ويتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

١. كان على المحكمة أن تتأكد من سلامة الإجراءات القانونية التي قام بها أفراد الشرطة ( الضباطة العادية) منذ لحظة إلقاء القبض على المميز من بدايتها والتي جاءت ناقصة وفيها كثير من العيوب والتي تؤدي إلى بطلانها ومن هذه العيوب الشكلية والجوهرية في الإجراءات التي رتب القانون ( قانون أصول المحاكمات الجزائية ) البطلان على نقصها أو الإغفال عنها حسب ما نصت المادة رقم ١٠٠ من قانون الأصول .

٢. كان على المحكمة أن تكون أكثر دقسة في ملاحظة ما ورد في الضبوطات المبرزة م/١ والتي جاء على متنها أن الأوراق المالية تحمل رقم ا في حين جاء بالتقرير الفني الصادر عن إدارة المختبرات

والأدلة الجرمية رقم ١٠٦٦/١١/١٠٦٦/٩/٢٧ أن الأوراق التقيدية التي جرى فحصها تحمل أرقام مغايرة وهي وهذا واضح وثابت في ملف الدعوى وهذا كاف لإعلان عدم مسؤولية المميز من التهمة المستندة إليه.

٣. أن المميز لم يقد أو يتسبب بتقليد أوراق تقيدية ولم يقد بتداولها بل وصلت إليه كونها أوراق تقيدية مزورة بطريق تطوي على الإنسان العادي ولا تطوي على موظفي البنوك والمحاسبين أو الصرافين وعندما شك في أمرها حاول التخلص منها وتصر بها بناء على تلك الشكوى .

٤. كان على المحكمة ومن خلال مجريات إلقاء القبض على المميز من لحظة ذهابه إلى محل الشاهد وحتى حضور رجال الأمن العام و إلقاء القبض عليه أن تبين حسن التوايا لدى المميز والذي كان باستطاعته الفرار والهرب من المكان عندما علم أن الشاهد سوف يقوم بطلب الشرطة له وكان باستطاعته الفرار والهرب حيث أنه خرج من المحل ووصل إلى سيارته

الخاصة التي كانت تقف أمام المحل ثم عاد وانتظر رجال الأمن العام الذين القوا القبض عليه وجرى ضبطه بناءً على اتصال الشاهد

٥. جازيت المحكمة الواقع في تأسيس قراها في أنها اعتمدت بقرانها على عدة مبررات في هذه الدعوى من م١ إلى م٥ علماً أن م٤ غير موجود و م٥ مكرر أيضاً .

٦. أن ضلالة وزهد المبلغ الذي جرى ضبطه لا يبل على أن المميز من أصحاب التوايا الذين يدفعهم الحصول على الربح السريع لارتكاب مثل العمل المشين .

٧. أخطأت المحكمة بعدم استعمال حقها بتعديل وصف التهمة التي أرسلت إليها من النيابة العامة وتقيدت بنص المادة ٢٤١ وكان عليها أن تعدل وصف التهمة لتصبح التهمة المنصوص عليها في قانون العقوبات بالمادة ١/٢٥٤ من قانون العقوبات ولتعلن عدم اختصاصها لمثل هذا النوع من القضايا .

لهذه الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠٠٨/٩/١٨ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً ورد التمييز موضوعاً وتأييد القرار المميز .

### القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد أن نيابة أمن الدولة أسندت للمتهم تهمة تداول أوراق بتكوت مقددة مع العلم بأمرها خلافاً لأحكام المادة (٢٤١) من قانون العقوبات العام رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته .

**ويتلخص وقائع الدعوى كما جاءت بإسناد النيابة :-**

في أن المتهم ومنذ مدة وهو يحوز على ثلاثين ديناراً أرندياً من فئة العشرة دنانير مقددة ، وبتاريخ ٢٠٠٧/٩/١٧ قرر المتهم تصريف هذا المبلغ المقلد الذي بحوزته على أحد المحلات التجارية في مدينة الزرقاء وتنقيداً لذلك فقد توجه إلى محل التصالات الكايد والعائد للمدعو والكائن في الزرقاء - حي معصوم وكان متواجداً في المحل صاحب المحل المدعو وابته وطلب من المدعو وبيعه عدد من بطاقات موبايلكم من





ما بعد

-٦-

وفي الموضوع و من أسباب التمييز :

ومن الأسباب الأول والثالث والرابع والخامس : وحاصلها النعي على الحكم المطعون فيه خطأ بالنتيجة التي توصلت إليها لاعتقاده على إجراءات غير قانونية عند إلقاء القبض على الطاعن ولم يتم بتداول أوراق نقدية مزورة ولم يتم بالهرب من مكان إلقاء القبض عليه ولم يكن قرارها معللاً .

وفي ذلك نجد أن رجال الشرطة عند تنظيم محضر إلقاء القبض على الطاعن لم يتقيدوا بأحكام المادة ١٠٠ من قانون أصول المحاكمات الجزائية وجاءت ورقة القبض خالية من المعلومات التي تتطلبها المادة المذكورة باستثناء اسم المحقق وتوقيع المتهم وجاء خطأ من ذكر اسم الموظف الذي اصدر أمر القبض والذي قام بتنفيذه وتاريخ ومكان إلقاء القبض ووقت ايداع المتهم ومكان التوقيف ، مما يشوب هذه الإجراءات البطلان .

إلا أن محكمتنا تجد أن الطاعن قد اعترف اعترافاً تفصيلياً بالواقعة التي أُجبل للمحاكمة عنها أمام المدعي العام وحيث أن هذا الاعتراف يعتبر اعترافاً قضائياً ويصلح بيئة لبناء حكم عليه إذا لم يقدم الطاعن على أن هذا الاعتراف قد اخذ منه بالصف والإكراه .

وحيث أن الطاعن وبعد أن أدلى بإفادته الدفاعية أمام محكمة أمن الدولة في جلسة ٢٠٠٧/٥/٢٨ والتي أقر بها بحيازته للأوراق النقدية وعدم معارضة محل الشاهد لحين حضوره الشرطة .

وحيث ثابت باعتراض الطاعن أمام المدعي العام في ٢٠٠٧/٩/٢٠ بأنه عند عودته إلى منزله تبين له أن الأوراق النقدية التي بحوزته مزيفة وهي ثلاث ورقات نقد من فئة العشرة دنانير وأنه ذهب إلى بقالة الشاهد لشراء بطاقة خـلطوي وأعطاه عشرة دنانير أردينية من الورقات الثلاث التي اكتشف أنها مزيفة فأخبره صاحب البقالة بأنها مزيفة وعرض عليه باقي الأوراق فقام المذكور بالاتصال بالشرطة الذين قاموا بصبط الثلاث ورقات التي تأكد له بأنها مزيفة .

وحيث تأيد هذا الاعتراف بأقوال صاحب البقالة الشاهد وولده

وبتقرير المختبر الجنائي الفني الذي أثبت بأن الأوراق النقدية المضبوطة مع الطاعن



مزيفة بطريقة النسخ ( التصوير ) الملون ودرجة تزييفها دون الوسط قد تخضع المواطن العادي و لا تخضع موظفي البنوك والصرفين .

وحيث أن المادة ٢٤١ من قانون العقوبات تشترط لقيام المسؤولية الجزائية في جريمة تداول ورقة بتكوت مقلدة أن يكون الفاعل عالماً بأنها مزيفة .

وفي الحالة المعروضة وكما جاء في اعتراف الطاعن أمام المدعي العام بأنه كان عالماً بأن الأوراق النقدية الثلاث هي مزورة ، وبذلك فإن القصد الجرمي قد تحقق في الأفعال التي اقدم عليها الطاعن ( تمييز جزاء ٢٠٠٧/١٦٠٣ ) .

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد توصل إلى هذه النتيجة فيكون متفقاً والواقع والقانون وهذه الأسباب لا ترد عليه مما يتعين معه ردها .

**وعن السبب الثاني :** وحاصله النعي على الحكم المطعون فيه خطأ بالنتيجة التي توصل إليها إلا أن هناك اختلاف واضح في أرقام الأوراق المضبوطة والتي تم فحصها مخبرياً .

**وفي ذلك نجد أن الاختلاف في الرقم للورقة النقدية** الذي تم إجراء الخيرة الفنية عليه عن الرقم المشار إليه في ضبط الشرطة هو خطأ مادي عند تكوين رقم الورقة النقدية ما دام أن الطاعن لم يتكر ضبط الورقات النقدية الثلاثة بحوزته في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة وما دام أن الأوراق التي تم فحصها أرسلت من قبل رجال الشرطة في الدعوى الماتكة فيكون ما ورد بهذا السبب حرياً بالرد مما يتعين معه رده .

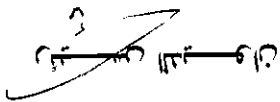
**وعن السبب السادس :** وحاصله النعي على الحكم المطعون فيه خطأ بعدم الأخذ بعين الاعتبار أن المبلغ المضبوط هو مبلغ زهيد .

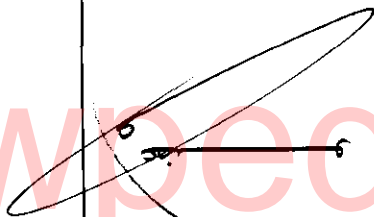
وفي ذلك نجد أن محكمة أمن الدولة قد أخذت الطاعن بالأسباب المخففة التقديرية وخففت بحقه العقوبة إلى حدها المسموح به قانوناً بما يتفق وأحكام المـسـواد ٢٤١ و ٧٠ و ٩٩ عقوبات ولا ينبغي كون المبلغ زهيد توافر أركان الجريمة بحق الطاعن مما يتعين معه رد هذا السبب .



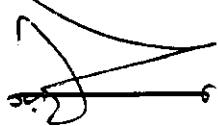
3.7



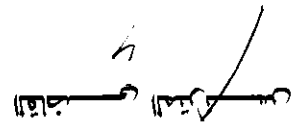












ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥ १५ / ११ / २००८ ॥ १५ / ११ / २००८ ॥

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥ १५ / ११ / २००८ ॥ १५ / ११ / २००८ ॥

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥ १५ / ११ / २००८ ॥ १५ / ११ / २००८ ॥

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥ १५ / ११ / २००८ ॥ १५ / ११ / २००८ ॥

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥ १५ / ११ / २००८ ॥ १५ / ११ / २००८ ॥

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥ १५ / ११ / २००८ ॥ १५ / ११ / २००८ ॥